تقرير المهمة السرية للبارون دى طوط

يتكون التقرير السرى الذى رفعه البارون دى توط، بعد قيامه بالمهمة السرية التى أسندت إليه، من ثلاثة أجزاء هى: «مصر وتجارتها وعلاقاتها الحالية؛ المزايا التى ستحصل عليها فرنسا من الاستيلاء عليها؛ وسائل الاستحواذ والحفاظ عليها بلا مقاومة».

والتقرير بصفة عامة لا يكاد يختلف عن ذلك الذى كتبه سان-ديدييه، ونورد فيما يلى خواتيم النقطة الثانية المتعلقة بالمزايا التى ستحصل عليها فرنسا من الاستيلاء على مصر والاحتفاظ بها لاستغلالها ونهب خيراتها...

وبعد أن تناول فى بداية هذه النقطة المزايا التجارية تطرق إلى المزايا التالية:

«إن الميزة الكبرى لغزو مصر تتمثل فى موقعها، فهى تضمن لفرنسا البديل السهل لكل تلك المستعمرات البعيدة التى لا تزودها شيئاً إلا بأعلى التكاليف والأسعار... إنها تجعلها أقرب منالاً ولا تُبعد عن الوطن كل الذين ينتقلون إليها؛ إنها تضع الإدارة تحت رقابة الملك ووزرائه؛ ونفس هذا الوضع يضمن لنا حيازة يسهل الدفاع الذاتى عنها ولا يمكن لأحد أن ينازعنا فيها. إن علاقاتها التجارية تسمح لفرنسا فى نفس الوقت بسيادة مؤكدة بحيث ستضع تحت سلطتها مفتاح الأبواب التى لن يمكن لأحد أن يستغنى عنها دون أن يعطى لتجارته مميزات تؤدى إلى إلغاء تجارة الأمم التى ستؤثر إتباع الطريق القديم. كما سنلاحظ أيضاً أن القوى العسكرية لفرنسا المشتتة حالياً للحفاظ على أفرع تجارة ظلت حتى يومنا هذا المنابع التى لا تنضب لأكثر الحروب المؤدية إلى الإفلاس، فبتجمعها لحماية العرش ستزيد من قدرته للحفاظ على التوازن فى بقية أوربا. وبحكم أنها لا تسعى لمصالح شخصية فى المنازعات التى ستندلع، وحرّة فى اختيار حلفائها، فإن فرنسا سرعان ما سوف تقوم بوضع القوانين لكل الأمم. وإذا ما كان أمر فحص مثل هذا المشروع لا يمكنه إخفاء سهولة تنفيذه فحميتنا به لا يضاهيها إلا الحماس الذى يوحى به، إذ إنه يزداد مع كل خطوة، وتتكشف مزيد من المزايا بل يبدو أنها تدعو فرنسا للاستحواذ عليها، خاصة فى

الوقت الذى تعد فيه روسيا لقلب نظام الإمبراطورية العثمانيه، وفى الوقت الذى يؤدى فيه استغلال المستعمرات البريطانية إلى تكوين قوى فى أمريكا التى سرعان ما ستسيطر تجارتها دائماً على تجاره مستعمراتنا، حتى وإن لم تجتمع فيها؛ وفى الوقت الذى نرى فيه تجارتنا مهددة من كل جانب بسبب الجهود التى ستبذلها القوى البريطانية للحصول على تعويض عن خسائرها.

«إن غزو مصر سيتدارك كافة الأخطار وهذه الحملة، التى لن تكلفنا ما تكبدناه من نفقات فى ماهون (ميناء جزر مايوركا)، هى أيضا بمثابة أكبر عقبة يمكننا أن نضعها ضد نمو روسيا حينما لن يتمكن عجز الأتراك من وقفها عند حدودها، ولابد من مراعاة هذه الملاحظة من نقطتين مختلفتين: التقليل من الأهمية التى تضفيها روسيا على مشاريعها وإجبار الأتراك على استخدام نفوذهم لاعتراضها».

«إن الموضوع الأساس، الذى يحرك طموحات بلاط سان بطرسبرج والذى هو أفضل ما يخدم تنفيذ الخطة السياسية لبطرس الأول، هو بلا شك تجارة جنوب روسيا، التى لا يمكنها الحصول عليها إلا عن الطريق الذى تحاول أن تفتحه لنفسها من البحر الأسود إلى كل من جزر الأرخبيل والبحر الأبيض المتوسط. فما ستكون عليه مثل هذه التجارة عندما نصبح سادة مصر، ويعطى هذا المستودع لفرنسا الأفضلية بالنسبة لكل أوربا كما يعطى فى نفس الوقت لبحرية الملك وسيلة السيطرة على البحر الأبيض المتوسط وعلى السلع الغذائية المصرية واحتياجات اليمن التى ستحقق لنا السيادة المطلقة لكل آسيا؟ هل يمكننا أن نتصور روسيا وقد حُرمت من كل هذه المزايا لتجد فى ملكيتها للبحر الأسود وأراضى رومالية منفذاً كافياً لتعويضها عن مزايا هذه الملكيّة؟ هل يمكننا أن نتصور أيضاً حكومة النمسا؟ ألن تكون أكثر حماساً لاتباع نسق التجارة التى تبنتها وأنها لن تتنازع مع روسيا على الولش ومولدافيا وسالونيكا ومقدونيا؟

وإذا ما كان غزو مصر، من مجرد وجهة نظر هذه التطلعات الطموحة لروسيا، سيؤدى إلى تغييرها ووقفها عند حدها، فإن هذا الغزو يمثل أيضاً الوسيلة الوحيدة التى يمكن استخدامها بنجاح لإجبار الأتراك على تبنى نسق نظام وطاعة تضعهم فى دفاع عن عدو لا يمتلكون حياله إلا الجهل الذى هم غارقون فيه. كما لا يمكننا اليوم

إخفاء أنهم يقاومون أفضل النصائح ويقاومون اقتناعهم؛ والأمل الوحيد الباقى لنا إذن هو إجبارهم. ولن يمكننا إخضاعهم إلا بالاحتياجات المادية الجسدية، وغزو مصر يكفى لذلك. إذ إن القهوة وحدها ستصبح هى القانون فى الإمبراطورية العثمانية.

كما سنجد فى التعصب الدينى للأتراك وسيلة أخرى لإخضاعهم لسيطرتنا، وذلك بأن نمسك بحاجتهم إلى مكة باحتياجاتهم لمنتجات اليمن التى تبادل المحاصيل التى تأخذها من مصر لقوتها، بالبن الذى تنتجه والذى يمكننا أن نستولى عليه كله. وما أن نسيطر على هذا المحصول الذى جعلته العادة - أكثر من الحاجة الجسدية إليه - ذا أهمية قصوى لدى الأتراك، فإن فرنسا ستتحكم فيهم كما يحلو لها؛ إضافة إلى محاصيل أخرى كالأرز والكتان التى لا يمكن للإمبراطورية العثمانية الاستغناء عنها، فستكون بمثابة مصلحة إضافية وستضمن لنا كياستها وحاجتها لفرنسا، وخضوعها للنصائح التى سنسديها لها، كما ستؤكد لنا ضمان تجارتنا حتى عندما ترى سياسة جلالة الملك تحوى العرش العثمانى إلى آسيا. ويمكننا افتراض أنه إذا ما سبق غزو مصر هذا الحدث فلن يضر بصناعتنا بل سيساعد على نشرها، ولن يكون الأمر عبارة عن مجازفة استثمار، عندما نعتبر أن تجارة إزمير داخل آسيا الصغرى ستتجمع عن طريق الخليج الفارسى مع تجارة مصر لنستغل العائد منها عن طريق البحر الأحمر.

« وقبل أن نأخذ فى الاعتبار بأية تنمية يمكن للغزو أن يأتى بها، علينا أن نناقش التناقضات التى قد تثيرها القوى للإضرار به.

« ترى ما سوف يكون عليه تصرف الانجليز، الأعداء الحقيقيين لكل ما يمكنه أن يدعم تجارتنا ويقوى بحريتنا؟ من المؤكد أنه لن ينعكس لا على الشواطىء التى يصعب الرسو فيها فى مصر والتى لا يمكن حتى أن تكون تحت مرمى المدافع، ولا على شطآننا نحن. إن احتلال البحر الأبيض المتوسط لن يضرنا إلا بصورة طفيفة للغاية فى تجارتنا ذلك أن صغر حجم البواخر التى تستغله تهرب بسهولة من بواخرنا الكبيرة التى يرونها دون أن نراها. والأجانب، بل وحتى الانجليز هم الضامنون. والمخرج الوحيد الذى يظل أمامهم هو الاستيلاء على مستعمراتنا. فهم باستمرار أصحاب وضحايا خلافاتنا، فهل علينا حمايتهم؟ وهل يمكننا ذلك؟ وهل يعنى ذلك أننا نتخلى عنهم للانجليز بأن نترك للأمريكان عناية الدفاع عن أنفسهم؟ لكن، لكى نحسم أفكارنا فى

موضوع بمثل هذه الأهمية، يجب ألا نفقد من صوب أعيننا أن مصر وحدها يمكنها أن تعوضنا كل المنتجات وتضاعف الإنتاج مئة مرة حينما نضعه تحت أيدينا. لنضاهي أملاك تهلك قوانا بغزوة تجمعها جميعها؛ ولنقارن مختلف أفرع تجارتنا الحالية بجذع الشجرة والجذور التي تضم العالم وتضمن لنا خلاصتها، ولننظر أخيراً إلى تعويض ضياع الرجال الذي تسببه لنا المستعمرات بالمحافظة على رعايانا الذين سننقلهم إليمصر. كما يمكن أن نضيف أنه لا يوجد أي شيء – لا مجهود ولا تكاليف – يمكنه وقف قوة واقتصاد المستقبل عندما نضمنه الاستخدام الحالي للقوى والنقود.

« ولكي نواجه غزو مصر من هذا المنطلق، يكفي أن نأخذ في الاعتبار الثورة السياسية الناجمة عن اكتشاف الذهاب إلى الهند بما أثاره طريق رأس الرجاء الصالح في أوربا. وكم سيكون وقع احتلال مصر أكبر من ذلك ! وإذا ما راعينا أن الطريق عبر وسط أفريقيا قد أثرى قوى ظلت تتصارع وتتقاسم المزايا، فهل يمكن الشك في أن غزو مصر وهو يجمع كل هذه المزايا لصالح فرنسا ألن يرفع مَلَكيّتنا إلى أعلى درجات المجد والقوة والثراء؟

« إن قناة الاسكندرية التي لا تستخدم اليوم إلا لجلب المياه إلى الصهاريج، ما أن يتم إصلاحها في بضعة أشهر وبقليل من النفقات في بلد تعد فيه الأيدي العاملة شديدة الرخص، ستفتح أول طريق للتجارة التي تنتقل حالياً عن طريق الجمال أو المراكب التي تسير حذاء الشاطىء إلى رشيد، حيث عبور السد ليس أقل خُطورة من العرب الذين عادة ما ينهبون القوافل. إن إصلاح القناة سيؤدي إيضاً إلى جعل الحقول الممتدة بين الاسكندرية ورشيد وتحت ذلك حتى الرمانية، ما أن نستأصلها من العرب ونرويها عن طريق قنوات صغيرة يتم فتحها أيضاً، ستجعل الزراعة أكثر ثراء في مساحة مثلث تستند قاعدته على النيل، ورأسه عند الاسكندرية، وتبلغ مساحته أكثر من ستين ميلاً مربعة.

« إن هذا العمل، الذي سوف يربط تجارة الهند بمصر، سيكون بمثابة القانون لكل شاطىء سوريا ويسمح لنا بالاحتفاظ تحت سيطرتنا بالأرز وبقية المحاصيل التي تنقص. كما أن ذلك يعني الانفراد بالاستحواذ على كافة أنواع الحرائر، وكافة الأقطان من رامة إلى الاسكندرية؛ وذلك يعني أيضاً أن نحكم قبرص وشاطىء كرامانية حتى رودس، وأخيراً فإنه يعني فرض إتاوة تبادلات تجارية على كل آسيا الصغرى ».

تقرير ماجالون

يعد شارل ماجالون Magallon من المستشرقين المحنكين، و« كان من أوائل ذلك الصف الطويل من العملاء الجسورين، الفضوليين، البعاد النظر. ومن أهم من جندهم أو استعان بهم فى عملياته دروفتى Drovetti ودى ليسبس De Lesseps » – كما يقول جان مارى كاريه. وفى عام ١٧٩٣ قامت فرنسا بتعيينه فى وظيفة قنصل عام بالاسكندرية وعهدت به إلى أحد التجار الفرنسيين المقيمين فى القاهرة منذ زمن بعيد... وعملية تسليم العملاء بعضهم لبعض ليست بحاجة إلى تعليق...

وترجع أهمية تقريره إلى أنه كان بمثابة اللحظة الفارقة فى تحديد موعد قيام الحملة لغزو مصر، وهو منشور فى مجلة « ريفو ديجيبت » (مجلة مصر) العام الثالث، المجلد الثالث، يوليو ١٨٩٦ . ويقع فى عشرين صفحة، وتمت كتابته أو هو مؤرخ بتاريخ ٢١ بلو فيوز العام السادس (٩ فبراير ١٧٩٨). ويبدأ التقرير بالفقرة التالية:

« إن كافة عملاء الحكومة وهم يحيطونها علماً بالحالة التى كانوا عليها فى مصر، قد اشتكوا من الإحباطات التى يعانى منها الفرنسيون. وهؤلاء العلماء إضافة إلى الرحالة قد قاموا بالتعريف بحكومة ذلك البلد ومنتجاته وتجارته. وحيث إننى قادم للتو من مصر حيث أمضيت ثلاثين عاماً بصفة تاجر وخمسة أعوام بصفة قنصل عام للجمهورية، فها أنا ذا أسارع بأن أحيط الحكومة علماً بالملاحظات التى أمكننى القيام بها فيها والوضع الراهن للفرنسيين المقيمين بها. فهم يستحقون الاهتمام بهم والانتقام للسرقات والشتائم التى يتعرضون لها ».

ثم يواصل قنصل فرنسا أو عميلها تقريره بعرض موجز للمماليك فى مصر، ثم ينتقل إلى المعاملات التجارية للفرنسيين وما يعانونه – على حسب زعمه، وهو الأمر الذى اتُخذ ذريعة لقيام الحملة ... وينهى هذا الجزء بالعبارة التالية: « إن هذا الشعب يبغض طغاته، لكنه ليست لديه الحيوية الكافية لمحاولة الخلاص منهم، فذلك يقع على

عاتق حكومتنا أن تجعله يشعر بثمن الحرية، وبما أنه لا يمكنه تصور أن رغبة الانتقام قد تدفع حكومتنا إلى التصرف بقسوة ضد طغاة مصر بطردهم من مثل هذا البلد الجميل والاستحواذ عليه، أعتقد أنه من المناسب أن نفهّمهم أهمية ذلك»...

وتعرض بعد ذلك لأهمية ما فى مصر من منتجات زراعية، ثم لتجارة مصر، وقد ورد بها تقريباً ما بالتقارير الأخرى، لذلك نكتفى ببعض العبارات ذات الدلالة، إذ يقول: «لذلك، إما أن نصرف النظر عن كل تلك المميزات التى تمنحها لنا مصر، وإما أن نستقر بها عنوة... وإذا ما أثرينا شعب مصر ستزداد استهلاكاته بصورة مهولة وبذلك ستقوم هذه المُلْكيّة بتعويض ما فقدناه فى تركيا... إن غزوة مصر لتدميرها فقط لن يحتاج لأكثر من اثنى عشر إلى خمسة عشر ألفاً من الرجال، لكن لكى نحافظ على مِلْكيّتها، فأعتقد أن الحكومة عليها أن تستعين بحوالى عشرين إلى خمسة وعشرين ألفاً».

ثم ينتقل بعد ذلك إلى عرض رؤيته العسكرية لكيفية عملية الغزو فيقول: «إن أنسب موانينا لإنطلاق الحملة هما طولون وكورفو؛ أربع أو خمس سفن حربية كبيرة وست فرقاطات لحماية عملية الانتقال تعد أكثر من كافية لحماية الإنزال بالاسكندرية، حيث لن نجد أدنى اعتراض، فلا يوجد بهذه المدينة سوى قلعة ستقوم فرقاطة واحدة بهدمها فى عشر دقائق ولا يوجد أى جندى فى حالة تمكنه من أية مقاومة.

«ولكى نهاجم البكوات بحيث نتفادى إراقة الدم الفرنسى، فيجب أن نسحقهم بمدفعية قوية، إن لديهم بضعة مدافع، لكنهم لن يطلقونها سوى مرة واحدة.

«وسيكون على فرقنا أن تحارب من ستة إلى ثمانية آلاف من الرجال، كلهم فرسان بجياد رائعة ومسلحين تماماً لكنهم ليست لديهم أية فكرة عن الطريقة التى يحارب بها الفرنسيون.

«ومن الضرورى تزويد السفن الحربية الكبيرة والفرقاطات ببضعة قادسات وأنصاف قادسات وزوارق إنقاذ حاملة مدافع لكى نصعد بها النيل ونبدد الفرق التى يمكن للبكوات أن يضعوها على روافد هذا النهر.

« ويجب أن تكون الحملة جاهزة للإقلاع من طولون أو من كوفور فى ١٥ يونيو لتصل إلى الاسكندرية حوالى ٥ يوليو لنحمى فرقنا من الطاعون الذى يكون قد انحسر فى غضون هذا الوقت أو قبل ذلك.

« وبما أن مركز الطاعون ليس فى الاسكندرية ولا فى أى منطقة أخرى فى مصر، فمن السهل الحماية منه بعمل حجر صحى بالاسكندرية، إذ يوجد بين مينائيها مبنى يصلح لذلك إذا احتاج الأمر.

« إن فرقنا لن تبقى فى الاسكندرية إلا فترة قصيرة، وقبل أن يتدارك البكوات الأمر، من الصالح إرسال فرقة انقضاض قوية إلى رشيد لنكون سادة فرع النيل ولتسهيل انتقال فرقنا والمعدات إلى رشيد عن طريق البحر بلا عناء ولا مخاطر.

« وعند اجتماع فرقنا فى رشيد نتجه فوراً إلى القاهرة، جزء عن طريق الأرض بحذاء النيل والجزاء الآخر بالسفن التى تسبقها المدفعية اللازمة. وتكفى خمسة أو ستة أيام للوصول إلى القاهرة.

« كما سيحتاج الجيش إلى مؤن تكفيه لمدة ثلاثين يوماً لنعطى لأنفسنا الوقت الكافى للوصول إلى القاهرة حيث سنجد الوفرة ».

ثم ينتقل قنصل فرنسا بعد ذلك إلى تصور لمعركة الأهرامات التى وقعت بالفعل عند تنفيذ الخطة، فكتب يقول: « وعند الوصول إلى مشارف القاهرة قد تندلع معركة لا يمكن الشك فى نتيجتها، فالبكوات سيحاولون الفرار إلى مصر العليا، وسيكون من الضرورى أن نلاحقهم دون أن نعطيهم فرصة لالتقاط أنفاسهم، وسوف يذهبون إلى أسوان. وعندئذ ستصبح مصر العليا بأسرها ملكاً لنا ويجب أن نهتم بشحن المحاصيل فوراً إذ ستنفعنا فى دفع نولون سفن الشحن التى ستعود لتزويد جنوب فرنسا وجزر كورفو وزانت وسيفالونيا.

« وفى الوقت الذى يتم فيه محاصرة البكوات بالجزء الأكبر من جيشنا، يجب أن نترك فى القاهرة من خمسة إلى ستة آلاف رجل للسيطرة عليها. وهذا الرقم أكثر من كاف إذ لن يكون بها مماليك.

« هذه الخطة للغزو المطلق الذى أميل إليه، لكن إذا ما ارتأت الحكومة وجهات نظر أخرى وتؤثر ترك الحكومة المصرية قائمة، على الأقل شكلاً، فلا يوجد ما يتم تغييره فى هذه الخطة لا من حيث الهجوم ولا القوى التى يتعين استخدامها. يجب أن نأتى على المماليك بقدر إمكاننا ثم ندخل فى اتفاقية تسليم مع الباقين.

« وهذه الخطة الثانية ستتطلب عملية اختيار بين القائمين حالياً وأنا أعرف تماماً الذين لا يجب أن نثق فيهم ومن يجب علينا أن نختارهم (...).

« ومن الضرورى تحسين حالة العلماء (علماء الشرع ومفسروا القرآن وشيوخه) ذلك أن هذه المجموعة لها تأثير شديد على الشعب، فيجب أن نبحث عن كيفية استمالتهم لنا وأن نتركهم ينعموا ببعض الاعتبار والتقدير بأن نظهر وكأننا نقدرهم أيضاً (...).

« إننى أدعو الحكومة لتختار بين جنرالاتها وأن يقع اختيارها على أكثرهم حكمة إذ سيكون عليهم إقناع أفراد جيشنا باحترام معتقدات شعب جاهل، فالنقاط الأساسية التى يجب ألا يزعجوه بها هى الدين والنساء. فأى عدم حرص فى أحد هذين الموضوعين قد يعود علينا بأكبر الأضرار فى نظر هذا الشعب حديث الاستعمار. ونفس الاختيار يجب أن يراعى عند انتقاء الإداريين إذ أن الحكمة والتصرف الحميد تعد ضرورة مطلقة للسيطرة عليهم.

« أما الأقباط فهم من أبناء البلد وهم وحدهم المستخدمون فى الجباية بالقرى، ويجب أن نلحق بخدمتنا أهم من فيهم لنعرف بواسطتهم مساحات الأراضى التى تضمها القرى لنبدأ فى عملية الشراء بسعر يشجع على البيع دون أن نرهق حكومتنا.

« إن الخطتان يمكن تنفيذهما بنفس السهولة الاستيلاء على مصر بكل سيادة، سيجعلنا نستفيد بكل المزايا، وأن نترك المظهر للسلطان، فإن ذلك سيسبب لنا الكثير من التضحيات بأن نتنازل بالعوائد للأشخاص الذين سنستخدمهم (...).

« المهم بالنسبة لنا هو أن نحتفظ فى مصر بقوى ضخمة يمكنها الحفاظ على وجودنا والتصدى لأية محاولات سرية أو علنية من جانب الوالى أو حلفائه للإضرار بنا.

« وبعد الاستيلاء على مصر يجب على حكومتنا أن تبدأ فى تحصين الاسكندرية ومدخل فرع رشيد، وأن تقيم قلعة فيما بينهما، وأخرى فى دمياط عند مصب النيل من جانب البر. كما يجب أن نقيم قلعة أخرى مناسبة فى الصالحية، وتقع عند بداية صحراء غزة وهى المكان الوحيد الذى يمكن لفرق الأعداء أن تدخل مصر للهجوم علينا من سوريا ».

ثم يتطرق قنصل فرنسا ثانية إلى مزايا التجارة من خلال البحر الأحمر وكل ما سيقع من أضرار على الانجليز وما يقومون به من تجسس عبر البواخر التجارية وإنشاء مصرف بريطانى فى مصر لتغطية عمليات التجسس عن طريق العلاقات التجارية والسياسية. ثم يعود إلى خطته قائلاً: « إذا ما كانت الحكومة مستعدة لتوجيه الضربة القاضية للانجليز أن تهتم بتنفيذ هذا المشروع العظيم وأن ترسل للحملة على مصر خمسة وثلاثين ألف رجلاً بدلاً من عشرين ألفاً، لكى تتمكن فى نفس الوقت من غزو هذا البلد ومن إرسال خمسة عشر ألف رجل إلى الهند. إن السرعة مطلوبة، وهذا المشروع السرى يمكن تنفيذه فى الوقت المناسب لكى لا يتمكن الانجليز من وضع العراقيل، وإذا لم يحاطوا به علماً إلا فى اللحظة التى تقلع فيها قواتنا من موانينا، فسنكون فى الهند قبل أن يمكنهم القيام بأى اعتراض لقواتنا. إذ سيحتاجون إلى ستة أشهر لوصول قواتهم فى حين سنكون هناك فى أقل من أربعة.

« وقد ترى الحكومة أنه من الحرص تأجيل حملة الهند عن طريق السويس إلى العام المقبل، وأن تتم بصورة أكثر متانة، إلا أنه يتعين علىّ أن ألفت نظرها بأن الانجليز ما أن يعلموا أننا امتلكنا مصر سيتصدون لمشاريعنا بنقل المزيد من قواتهم في الهند. قد تبدو خطتى التى أقترحها جسورة. إلا أنها الوسيلة الوحيدة للإسراع بضياع الأعداء الذين ما زالوا يتصدون لجهودنا (. . .).

« إن الرحلات عن طريق رأس الرجاء الصالح شديدة الطول، فالباخرة المرسلة إلى الهند لا تقطع هذه المسافة أبداً فى أقل من عامين من هذا الطريق، أما سفننا المتجهة من السويس أثناء الرياح الموسمية المناسبة فستصل إلى الهند وتقوم بتفريغ حمولتها وتعبئة بضائعها وتعود فى ثمانية أو تسعة أشهر على الأكثر. إن منتجات ذلك البلد

والتى قد صارت أشياء ضرورية بالدرجة الأولى بالنسبة لكل الشعوب ستكون ملك أيدينا، ومصانعنا بمختلف أنواعها ستجد لنفسها مخرجاً مؤكداً.

«إن علاقاتنا فيما بين السويس والهند ستمنحنا الملكية التامة لتجارة اليمن، إذ أن كافة أنواع البن الجيدة لذلك البلد ستمر عبر أيدينا وسوف نبيعها لتركيا وللبلدان الأخرى التى جعلتها مشروبها الأساسى. إن تجآرنا فى مصر بانطلاقهم فى هذه الاستثمارات الواسعة سوف يستخدمون فى البحر الأحمر وفى الهند كثيراً من البواخر وسوف يكوّنون كماً ضخماً من البحآرة وبذلك سننزع من منافسينا كل أفرع التجارة التى تعطيهم السيادة فى البحر الأحمر وتدر عليهم سنوياً مبالغ طائلة.

«إن جمارك السويس والاسكندرية وحدهما ستدران على الدولة موارد هائلة ستصل قيمتها إلى عدة ملايين، الأمر الذى إذا ما أضفناه إلى الضرائب التى سنفرضها ستجعل مِلْكيّة مصر بالنسبة للجمهورية فى غاية الأهمية.

«إن غزو مصر لا يعود علينا إلا بالمزايا ولا يمثل أية معضلة. إنها عملية سهلة، ولا يمكننا أن نخشى من فقد عدد يذكر من أبنائنا. ولا يمكنها أن تكون شديدة التكاليف نظراً لقربها. ولا يتعيّن على الحكومة أن تنظر إلى هذه المصروفات إلا كمقدم تدفعه وسرعان ما سيعود عليها بعد ستين يوماً من امتلاكها، بجمع مبالغ طائلة من الشعب، دون الإثقال عليه، من تلك المحاصيل الوفيرة التى يملكها الطغاة الذين سوف تحطمونهم أو على الأقل سوف تطردونهم من ذلك البلد المهم».

ثم يعود ثانية إلى احتمال ردود فعل الانجليز وصلتهم بالمماليك مفنداً أى عقبات ليختتم تقريره هذا بالإلحاح على أهمية الوقت قائلاً: «لنسرع إلى تنفيذ هذه الغزوة لذلك البلد المهم، وليكن هجومنا ضخماً قوياً لا لكى نستولى عليه دون أن نتكبد أية خسارة، ولكن لنبقى فيه بقوة ودون أن نخشى أى تدخل من أية دولة أخرى».

ومن المعروف تاريخياً أنه قد سافر بنفسه لتسليم هذا التقرير شخصياً لضمان سرّيته.

* * *

خلاصة القول ...

قليلة هى الكلمات... قليلة هى الكلمات التى يمكنها التعبير عن النفاق بكل ما به من خيانة وغدر وكذب، وفجور، سواء أكان ذلك على مستوى الدول أم الأفراد...

فإذا ما استخلصنا العبارات الأساسية من كل ما تقدم بصورة موجزة، وأغلبها بأقلام من خططوا لها وقاموا بتنفيذها أو كتبوا عنها أثناء رحاها لوجدنا أن:

● مشروع الحملة قديم تم وضعه أيام الملكية وأعيدت دراسته بعد الثورة الفرنسية لأهميته الحيوية المتعددة الجوانب، وأنه حرب – صليبية – سياسية – اقتصادية – تجارية – عسكرية – علمية – حضارية لإنشاء مستعمرة استيطانية دائمة، لتعويض فرنسا عن الضياع الحتمى لمستعمراتها فى كل من أمريكا والهند.

● وجعل مصر قاعدة عسكرية – تجارية – صليبية للإنطلاق منها إلى كافة المناطق المحيطة بها ألى أقصى امتداداتها: قارة أفريقيا شمالها وأعماقها، وشبه الجزيرة العربية من جهة، والهند بكل ما يقع فى الطريق إليها من جهة أخرى.

● وأن الجانب الاقتصادى لها يرمى إلى استغلال المحاصيل المصرية والتحكم فى تسويقها واستنبات ما تحتاجه فرنسا من محاصيل غير متوفرة لديها.

● وأن الجانب التجارى لها يرمى إلى السيطرة على مجال تجارة كل هذه القارات المذكورة والبلدان، إلى جانب مجال تجارة البحر الأبيض المتوسط، لتصبح فرنسا سيدة التجارة فى العالم بأسره.

● وأن الهدف من هذا المشروع، إضافة إلى ما تقدم، هو تصويب ضربة فى مقتل لكل من انجلترا وأمريكا وبقية البلدان الاستعمارية – لا بكل ما سبق فحسب، وإنما بالعمل على شق قناة السويس على أنها ضرورة اقتصادية دينية للربط بين القارات. لذلك نص البند الثالث من القرار الصادر فى ٢٣ جرمينال (١٢ أبريل

١٧٩٨) على أن : « القائد الأعلى لجيش الشرق سيشق قناة السويس ويتخذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان ملكية البحر الأحمر التامة للجمهورية الفرنسية » .

أما الجانب العلمى والحضارى المزعوم لهذه الحملة ، فهو بمثابة الوجه الآخر لنفس العملة ، إذ تم استجلاب هؤلاء العلماء والفنانين لخدمة مصالح الحملة البحتة دون غيرها . فالهدف المعلن الصريح من أجل إنشاء لجنة العلوم والفنون هو :

- مساعدة الجيش ووضع العلم فى خدمة الحرب والحكومة الفرنسية ، والعمل على تنظيم وإدارة البلد الذى تم استعماره (وذلك وفقاً لقرار نابليون الخاص بإنشاء المعهد المصرى فى ٥ فروكتيدور العام السادس (٢٢ أغسطس ١٧٩٨) .
- استخدام الحرب لإثراء الميراث العلمى والفنى لفرنسا .
- تغيير عادات وتقاليد المصريين وخلع الحجاب عن النساء وفرض النمط الغربى بما فيه انحلال قيمه وأخلاقه .
- تكوين أتباع وعملاء لفرنسا ممن يقبل من المواطنين ومن الطلبة المبعوثين إلى فرنسا .
- استخدام عظمة مصر القديمة وآثارها كوسيلة لإضفاء المزيد من الأمجاد للحملة .
- سرقة الآثار والمخطوطات والنفائس لإثراء متاحف فرنسا ومكتباتها .
- وأن كل ما تم انشاؤه فى مصر من منجزات كان لتسهيل عملية استغلالها .
- كما تم فرض ضرائب على الشعب المصرى لتغطية نفقات الجيش والأسطول الفرنسى الذى يحتلها !
- والقول بأن علاقاتنا مع فرنسا ترجع إلى أيام الحملة قول مغلوط بدليل أن عملية الاختراق قد بدأت منذ بداية اهتمامها بالشرق لاستغلاله ، وأن كل التقارير السرية التجسسية كتبها موظفوا السلك الدبلوماسى والسياسى والتجار والرحالة وأعضاء البعثات التبشيرية . . . ولولا عملية الاختراق القديمة الممتدة هذه لما ارتسمت

صورة احتلال مصر والاستحواذ عليها بالدقة التى بنى عليها العملاء الجدد، السابقين على الحملة مباشرة، كل التقارير المفصلة التى رتبت لعملية الغزو...

أما خديعة «الدفاع عن مصر ضد ظلم المماليك» أو حتى ذريعة «تصويب أحوال التجّار والباعة الفرنسيين» فيكفى أن نطالع المسميات التى يصفون بها المصريين من كلمات من قبيل «العدو»، «الأعداء»، «الكفرة»، «الشعب الهمجى»، «الشعب الرخو الذى لا كرامة له ولا كبرياء»... «شعب جاهل» ويكفى أن نطالع ما اقترفوه من قتل الآلاف وحرق الأبرياء والقرى، وما أحدثوه من أهوال ومجازر اقشعرت لها أبدان من اقترفوها، بل وما تعمدوه من تجويع للأهالى حتى الموت، وما قاموا به من انتقام أعمى وعمليات إعدام جماعية فى سبيل استيطانهم لاستغلال البلاد، لندرك ونفهم حقيقة الدور الذى لعبه جيش الغزاة أو أعضاء لجنة العلوم والفنون وخداعهم «بالدفاع» عنا!

أما الإسلام الذى زعم نابليون أنه أتى «للدفاع» عنه أيضاً، بل أعلن أنه ورجال جيشه مسلمون مؤمنون بالله ونبيه، فقد رأينا ما فعله بالأزهر الشريف وتحويله إلى اسطبل، وما هدموه من مساجد وآثار إسلامية دون غيرها، بل رأينا ما لا سابقة له فى التاريخ من إعدام مائتين من شيوخ الأزهر وطلابه ورشق رءوسهم على العصى والتجول بها فى القاهرة لترويع سكانها... كما رأينا قتله اليومى المنتظم لهم حتى اجتث جيل الصحوة الإسلامية التى كانت تلوح فى الأفق – الأمر الذى خاضه نابليون بضراوة ودأب لاقتلاع الإسلام وتغريب مصر وتنصيرها والإجهاز على الإمبراطورية العثمانية... كما رأينا الدور الخسيس الذى قام به علماء الحملة وجيشها ومستشرقوها وموظفوها الدبلوماسيون والمدنيون من أعمال تجسس وخداع رخيص استمراراً لكل من سبقوهم من بنى جلدتهم لتنفيذ أطماعهم...

فهل بعد كل هذا الوضوح الصريح المرير نحتفل بأى صورة من الصور؟ أم إن الاحتفال يعد خيانة بكل المقاييس؟ خيانة فى حق الوطن، وفى حق الشعب، وفى حق التاريخ؟

فبدلاً من النفاق الرخيص وبدلاً من أن تتهمنا الأجيال القادمة بالنفاق الخسيس، وبدلاً من أن نتواطأ فى عملية تزييف التاريخ والحقائق المعاشة، التى تتم بالخيانة والكذب والغدر والفجور، بدلاً من كل ذلك فلنجعل من هذا العام عام يقظة لضمائرنا، وألا نصمت على ذلك «الحصاد الرهيب الذى أثروا به مقابرنا» على حد قول أحدهم... لتكن لنا وقفة صريحة حاسمة مع ذلك «الصديق» الذى يخطط لحملة استعمارية-صليبية جديدة متلفعة بمسوح الفرانكوفونية وبالمشاركة فى فرض العولمة والتغريب واقتلاع الهوية...

بدلاً من الشعارات البراقة التى تتشدق بها فرنسا لإغراقنا فى ضياع جديد، فليقم علماؤها ومؤرخوها بحصر آلاف القتلى المصريين والفلسطينيين والأتراك الذين حصدهم رجال الحملة، وليحصوا عدد المدن والقرى والآثار الإسلامية التى هدموها أو أحرقوها... وليحصوا عدد الآثار المصرية والقبطية والإسلامية وكل المخطوطات والنفائس التى نهبوها وأثروا بها متاحفهم ومكتباتهم، وليحسبوا المبالغ الطائلة التى جمعوها غدراً وخداعاً - لا من الضرائب الظالمة التى فرضوها على الشعب المصرى فحسب، لتغطية نفقات الحملة، ولا كل ما جنته فرنسا من مكاسب بالتلاعب فى دفعها مستحقات الحكومة المصرية من عائد شركة قناة السويس قبل تأميمها ومغالطة عدم تقدير الجنيه الورق بالقيمة الحقيقية للجنيه الذهب عند ارتفاع سعره إلى سبعة أضعاف، وهذه قضية أخرى، وإنما ليضف من يدّعون العلم والحضارة فى بلاد الحرية والعدل والمساواة إلى كل ما تقدم من أموال نهبوها، الدخل المهول الذى تحصل عليه فرنسا حتى الآن من عرضها كل تلك الآثار التى سرقوها علناً وفى الخفاء ولا زالوا... وليسددوا ما عليهم من ديون ثابتة فى ذممهم أمام الله وأمام التاريخ وأمام العالم.

وأن تدرك فرنسا، بأبنائها من قادة ومواطنين، إن كانت تبحث لنفسها عن مكانة فى الشرق فى القرن الواحد والعشرين، أن تراجع ماضيها برمته بكل ما فيه من مواقف استعمارية استغلالية ظالمة، وتعمل على تصويبها، وأن تفهم أن التعامل بين الغرب والشرق، أو بين الشمال والجنوب كما يقولون كناية عن موضع السادة

والعبيد. أن التعامل معنا لابد وأن يكون من منطلق علاقة إنسانية تكاملية، لقد قاموا باستغلالنا قروناً حتى اعتصرونا وجعلوا منا ما أطلقوا عليه «العالم الثالث» – ذلك العالم المتخلف الذى لولاه لما قامت لفرنسا أو غيرها من البلدان الاستعمارية أية قائمة... وعليهم الآن اتخاذ الإجراءات الفعالة الحاسمة لتصويب مواقفهم بدلاً من الاحتفالات الجوفاء الزائفة...

ولنجعل من هذا العام عام يقظة لضمائرنا ونطالب بمستحقاتنا، ونطالب بعودة آثارنا، ونطالب بلد العلم والحرية بتصويب صورة مصر والمصريين وصورة الإسلام والعرب فى كل كتاباتهم، منذ بدأوا الكتابة عن الشرق ليستغلوه، ومنذ بدأوا الكتابة عن الإسلام لمحاربته واقتلاعه... فكلها سموم فى صور مشوهة مغلوطة وعديمة الأمانة، نطالعها فى معظم كتاباتهم عن الشرق برمته، وهى الصورة التى يتجرعها أبناء فرنسا، وتزرع الكراهية والعداء فى قلوبهم منذ الصغر، ليشبوا بتلك البغضاء المبهمة كجزء من شخصيتهم لكى لا تميل قلوبهم للإسلام والمسلمين...

لنجعل من هذا العام ومن الذكرى السوداء لتلك الحملة بداية صحوة جادة لدراسة وثائقها وفهم حقيقة ما يحاك لنا من شراك جديدة... ولننفض عن كاهلنا قيود التغريب والتبعية المذمومة والنفاق وندافع عن حقوقنا وتراثنا ودیننا قبل أن نضيع فى غياهب القرن الواحد والعشرين التى ينصبونها لنا...

لتتحول كل قطرة دم أهدروها ظلماً وعدواناً إلى قلب نابض بالحياة والإيمان... إلى قلب يجاهد فى سبيل الحق المهدر... فى سبيل الله وفى سبيل الوطن المنهوب...

* * *

obeikandl.com

نص الخطابان المفتوحان اللذان تم ارسالهما

للسيد چاك شيراك رئيس الجمهورية الفرنسية

بمناسبة الحملة التى قادها لاقتلاع حجاب المرأة المسلمة

فى فرنسا عام ٢٠٠٣ م .

obeikandl.com

خطاب مفتوح إلى الرئيس الفرنسى جاك شيراك حول قانون منع الحجاب

السيد الرئيس جاك شيراك

رئيس الجمهورية العلمانية الفرنسية

اسمح لى يا سيادة الرئيس، بصفتى مسلمة وأستاذة للحضارة الفرنسية أن أحيطكم علما ببعض النقاط التوضيحية، المتعلقة بأمنيتكم بأن يقوم البرلمان الفرنسى بسن قانون لمنع ارتداء الحجاب وذلك لأن الإفصاح عن أمنية لرئيس الجمهورية يتضمن قطعا توجيها لجميع المؤسسات التنفيذية المعنية.

● **أولاً: الحجاب:**

إن الحجاب الإسلامى ليس «علامة دينية مجاهرة» ولا فريضة عبادية أو دينية.. إنه فريضة أخلاقية، متعلقة بحياء المرأة ومنصوص عليها فى الديانات التوحيدية الثلاث:

العهد القديم: يقول يهوا عن بنات صهيون المتشامخات: «ينزع الرب فى ذلك اليوم زينة الخلاخيل والضفائر والأهلة والحلق والأساور والبراقع والعصائب والسلاسل والمناطق وحناجر الشمامات والأحراز والخواتم وخزائم الأنف والثياب المزخرفة والعطف والاردية والأكياس والمرائى والقمصان والعمائم والأزر» (إشعياء ٣: ١٨ – ٢٣].

«ورفعت رفقة عينيها فرأت إسحاق فنزلت عن الجمل وقالت للعبد: من هذا الرجل الماشى فى الحقل للقائنا؟ فقال العبد: هو سيدى فأخذت البرقع وتغطت» (التكوين ٢٤: ٦٤ – ٦٥).

«فخلعت عنها ثياب ترملها وتغطت ببرقع وتلفعت وجلست (...) ثم قامت ومضت وخلعت عنها برقعها ولبست ثياب ترملها» (قصة يهوذا وتامار، التكوين ٣٨: ١٩ – ١٤) ومن الواضح أن البراقع والعصائب والعمائم كانت تستخدم لتغطية الرأس وهى عادة موجودة فى معظم الحضارات، وأى يهودى ملتزم بتعاليم دينه فى يومنا هذا، يحق له تطليق زوجته إذا ما خرجت من المنزل عارية الرأس.

العهد الجديد: يقول القديس بولس: «إذ المرأة إن كانت لا تتغطى فليقص

شعرها. وإن كان قبيحا بالمرأة أن تقص أو تحلق فلتتغط » (الرسالة الأولى إلى أهل كورنثوس ٦ : ١١).

وحتى مطلع القرن العشرين، كان خروج المرأة عارية الرأس يعد سُبَة، فى فرنسا، أو على الأقل كان يعد خروجا على التقاليد والأعراف (راجع قاموس روبير الكبير).

القرآن: نطالع فيه: ﴿ **وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ** ﴾ [النور: ٣١].

وانطلاقا من واقع أن الحجاب شائع ومستخدم بالفعل فى الرسالتين التوحيديتين السابقتين، فإن الإسلام لم يقم إلا بتحديد تغطية الرقبة وفتحة الصدر. أى ما معناه مزيداً من الوقار، مزيداً من الحشمة، وعدم الاستهتار أو التبرج. وإذا ما كانت الفرنسيات المسيحيات قد ابتعدن عن تعاليم دينهن، فذلك لا يعنى أن يتم فرض نفس التصرف على الفرنسيات المسلمات، خاصة وأن الاستثناء وارد الاستخدام. ففى السابع من شهر مايو ٢٠٠٣ نشرت مجلة **لوكانار انشينيه** (أى البطة المكبلة بالأصفاد) أنه تم رفع حظر « ضرورة رفع الحجاب » فى صور البطاقات الشخصية بالنسبة للراهبة أدالبرتا، ونفس الاستثناء ممنوح – فى المجال الدبلوماسى – للمسلمات اللائى يمثلن بلدانهن فى فرنسا. والحوار العادل لا يقر مبدأ الكيل بمكيالين.

من ناحية أخرى، فإن هذه الآية هى الآية الوحيدة التى تشير إلى الحجاب والسورة التى هى واردة بها هى السورة الوحيدة من بين المائة وأربع عشرة سورة التى يحتويها القرآن الكريم والتى تبدأ بتحديد واضح يقول: ﴿ **سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ** ﴾ [النور: ١].. وهذه الآيات البينات، المنزلة والمفروضة، تتضمن أحكاماً عبادية من قبيل: إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأحكاما أخلاقية من قبيل: تحريم الزنا، والاتهامات الباطلة، والكذب، وأحكام تربوية متعلقة بأخلاقيات الحشمة والوقار، من قبيل ارتداء الحجاب، أو النقر على الباب قبل الدخول، أو الاستئذان فى الانصراف أثناء الحديث، إلخ.. إلا أن هذه الأحكام، رغم تنوع مجالاتها فهى أحكام تربوية، على المسلم أن يحترمها ويلتزمها بها لأن القرآن، كما تعلمون سيادتكم، ينظم الحياة الدينية والاجتماعية للفرد والاثنتان لا انفصال بينهما. وكل هذه الأحكام تختلف تماماً عن الأركان الدينية الخمسة للإسلام، وهى:

شهادة التوحيد بالله، والصلاة، والزكاة، والصوم، والحج لمن استطاع إليه سبيلا.

والقيام بسن قوانين تفرض على المواطنات الفرنسيات المسلمات مخالفة عقائدهن، يخالف الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، ويخالف البند رقم ١٠ من القانون الفرنسى الخاص بالتعليم والصادر فى ١٠ يوليو ١٩٨٩، ويطعن فى مكاسب العلمانية التى تعد شعارات الحرية والمساواة والإخاء فى ظلها حقوقا لا يمكن المساس بها، أما فيما يتعلق بيد فاطمة التى تقترحونها «كعلامة وحيدة ممكن قبولها من جانب الحكومة الفرنسية»، فإن يد فاطمة هذه (أو الخمسة وخميسة كما يطلق عليها البعض) هى رمز وثنى، وتعويذة ضد الحسد، أو لجلب الحظ السعيد، وفقا لمعتقدات الأشخاص: ولا تمثل الإسلام بأى حال من الأحوال، مثل الصليب للمسيحية، أو النجمة لليهودية. إذ أنه يجب أن يكون المرء مسيحيا ليرتدى الصليب، ويجب أن يكون يهوديا ليرتدى نجمة داوود. أما الحجاب فيمكن لأى امرأة أيا كانت عقيدتها أن تغطى شعرها من باب الحشمة والوقار، واحترام الأحكام الخاصة بالعقيدة لا يعد بمثابة «سبّة أو تحد للجمهورية الفرنسية» بما أن ذلك لا يمس السياسة فى شىء.

وهنا أرانى ملزمة لإضافة: إذا ما كانت بعض الحكومات المسلمة قد منعت ارتداء الحجاب أو أخلّت بأية أحكام إسلامية أخرى فلعلكم لا تجهلون يا سيادة الرئيس، أن هذا الإنحراف قد تم فرضه بالاستعمار وهو لا يزال مستمراً تحت وطأة التبعية السياسية والاقتصادية، وفى اطار عملية تنصير العالم التى أقرها المجمع الفاتيكانى المسكونى الثانى عام ١٩٦٥.

أما فيما يتعلق بالعطلات الرسمية، فمن الحق أن الجدول الخاص بالأجازات المدرسية فى فرنسا مثقل بها، كما تقولون، وفى مقدوركم انقاص عددها بسهولة.. إلا أن الغريب فى الأمر هو أن نرى فرنسا العلمانية تتصرف على «أنها حقا الابنة الكبرى للكنيسة»، وتستمر فى الاحتفال بأجازات طويلة بأعياد دينية، لا نذكر منها سوى عيد الميلاد وعيد الفصح. فالأول يحيى ذكرى ميلاد يسوع، والثانى ذكرى بعثه. وذلك على الرغم من أن البابا يوحنا بولس الثانى قد اعترف فى ٢٣ ديسمبر ١٩٩٣ أن يوم ٢٥ ديسمبر هو عيد وثنى قائلاً: «عند الوثنيين القدامى كانوا يحتفلون بعيد الشمس التى لا تهزم، فى ذلك اليوم، كى يتوافق مع انقلاب الشمس فى المدار الشتوى. لذلك بدا من المنطقى والطبيعى بالنسبة للمسيحيين تبديل هذا

العيد والاحتفال بعيد الشمس الوحيدة الحقيقة وهى: يسوع المسيح! وقد جرى هذا التبديل فى القرن الرابع الميلادى..

● **ثانيا: العلمانيـة:**

اسمح لى يا سيادة الرئيس أن أسأل: هل العلمانية فى فرنسا قائمة على أسس هشة لدرجة أنكم تقترحون إنشاء مرصدا لحمايتها؟! (ومراقبة التزام المسلمين بها!) يبدو لى أن هناك مشاكل أخرى أكثر إلحاحًا، تستوجب تدخلكم وتدخل البرلمان الفرنسى، لكى يتم تطبيق الأركان الثلاثة للعلمانية تطبيقاً فعليًا،وهذه الأركان هى الحرية والمساواة والإخاء. ولا أذكر من هذه المشاكل سوى: تفاقم عدم المساواة فى الفرص، التفرقة العنصرية التى تشغل حيّز القطاع العام وفقا للعقائد الشخصية، صورة الإسلام والمسلمين فى الكتب المدرسية والمراجع الجامعية، إمكانية الحصول على أماكن عبادة لائقة (بدلاً من الهناجر والجراجات والأقبية وهى المتاح شبه الوحيد للمسلمين باستثناء بضعة مساجد معدودة على أصابع اليد)، إمكانية الحصول على فرص العمل أسوة بأتباع العقيدتين الأخريين، وحق الحصول على مسكن مناسب، وعلى أجر غير عنصرى، وعلى حق التعليم بلا تعصب، وخاصة حماية الأقليات المسلمة من موجة التبشير العاتية والتى وصفتها صحيفة **لوموند دبلو ماتيك** ذات يوم وهى تتحدث عن البابا يوحنا بولس الثانى قائلة: «إنه يمشى على الإسلام بمرداس (أى بوابور زلط) لسحقه»!

● **ثالثًا: الإسـلام:**

إن الإسلام دين متكامل، لا يعرف العقائد اللامعقولة أو غير المنطقية، ويتناول كل ما يتعلق بالمجتمع الإنسانى. إنه دين ونظام اجتماعى شديد التماسك والارتباط، فى عدالة وسطية واضحة. إنه تشريع إلهى عام وأسلوب حياة يؤكدان المبادىء الأساسية الراسخة، التى لا تتزحزح، والتى تدير حياة الإنسان فى شقيها: الجانب العبادى والجانب الدنيوى. إنه دين صالح لكل زمان ومكان. والتحدث عن «إسلام ذى ثقافة فرنسية» كما تقولون، أو عن «إسلام فرنسى» يعنى: التخريب على المدى البعيد لتغيير معالم الإسلام ومبادئه. الأمر الذى يطعن فى المبادىء الأساسية لحقوق الإنسان.

والتأكيد عدة مرات، فى خطابكم، على مكاسب الثورة الفرنسية، وخاصة على مبدأ العدالة، فمن المؤسف أن نراكم تشيرون ثلاث مرات إلى الوجود اليهودى فى

فرنسا، ذاكرين تبرئة القبطان دريفوس، وضرورة محاربة معاداة السامية، والتأكيد على وجود التراث اليهودى فى فرنسا منذ ألفى عام تقريباً. وبعد ذلك بقليل، تشيرون إلى الوجود الحديث للإسلام فى فرنسا. وهنا، اسمح لى يا سيادة الرئيس، أن أسأل: لماذا يجب التقليل من شأن الإسلام أو من الوجود الفعلى للحضارة الإسلامية كلما أتيحت الفرصة لذلك؟! إن الحقيقة التاريخية، وهى واقع مُعاش، تؤكد أن الوجود الإسلامى أبعد بكثير من ذلك وأكثر تغلغلا فى الحضارة الفرنسية. ولا يمكن لأى مؤرخ يحترم أمانته العلمية أن ينكر حقيقة أن العلوم والفلسفة اليونانية قد انتقلت إلى الأوروبيين عن طريق المسلمين. وأن التراث الفكرى الهللينى لم يصل الغرب إلا بعد أن درسه علماء الإسلام وفلاسفته دراسة متأنية ومتعمقة. إن الحضارة الإسلامية قد امتدت بالفعل وبصورة محسوسة فى كافة المجالات.. «والساعة المائية» التى أهداها الخليفة هارون الرشيد إلى الإمبراطور شارلمان، لم تختف بعد من كتب التاريخ...

مع شكرى لكم على القراءة، أسمح لنفسى أن أضيف: إن رصيدكم من الود فى مصر وفى العالم العربى، دون الإشارة إلى المصالح المشتركة، يعطينا الأمل فى إعادة النظر حول هذا القرار.

وتفضلوا، يا سيادة الرئيس، بقبول عميق احترامى.

تلك كانت ترجمة الخطاب المفتوح المرسل إلى الرئيس جاك شيراك فى ٢٧/١٢/٢٠٠٣ تعقيباً على بعض النقاط الواردة فى خطابه والذى أعرب فيه عن أمنيته فى أن يقوم البرلمان الفرنسى بإصدار قانون يمنع المسلمات الفرنسيات من ارتداء الحجاب.

لكن، بعد اللقاء الذى تم يوم الثلاثاء ٣٠/١٢/٢٠٠٣ مع وزير الداخلية الفرنسى، نيقولا ساركوزى، مع رموز الأزهر وإمامه، وإصدار المشيخة لذلك البيان المهين، الذى يعد طعنة صريحة فى قلب الأقلية المسلمة المقيمة فى فرنسا، فلا يسعنى إلا أن أضيف ما يلى إلى ذلك الخطاب المفتوح الموجه للسيد الرئيس جاك شيراك:

إن انتزاع الموافقة على استصدار مثل هذا القرار الموجه، والذى يناقض الأحكام التربوية والأخلاقية للإسلام، ويفرض على الفرنسيات المسلمات التخلى عن أحد تعاليم دينهن وأحكامه، يحتم علىّ أن أسألكم يا سيادة الرئيس: إذا ما كنتم تعتبرون الحجاب «علامة دينية مجاهرة وغير مقبولة من الحكومة الفرنسية»، فما عساكم

تقولون عن تلك العلامات التى تعد بالفعل علامات مجاهرة استفزازية يتم فرضها علينا كشعوب مسلمة؟! وهنا لن أذكر على سبيل المثال سوى: أجراس الكنائس التى تقرع كل صباح، وقداس الأحد الذى يذاع فى التليفزيون كل أسبوع، وقداس منتصف الليل فى عيد الميلاد، وتضاعف عدد الكنائس أو مضاعفة مساحاتها بما لا يتمشى حتى مع العدد الفعلى لمرتاديها أو مع نسبتهم الحقيقية فى البلاد، وفرق المبشرين الذين يعيثون عندنا بكل حرية ولا يتصدى لهم أى إنسان، وعيد الميلاد القبطى، فى ٧ يناير، الذى فرض علينا منذ العام الماضى كعيد وطنى وإجازة رسمية فى الدولة، فى أرض إسلامية وبلد الأزهر الشريف ؟!

فى مواجهة مثل هذه التفرقة الفجة فى التعامل، فإن كلمات من قبيل التسامح الدينى والحرية والمساواة والإخاء تفقد معناها وتفقد مصداقيتها. والمساواة التى تتحدثون عنها، يا سيادة الرئيس، تحتم علينا أن نطالب بأن تكون المعاملة بالمثل حيال احترام عقائد الأقليات فى كافة البلدان.

أما الحوار الذى أجراه السيد وزير داخليتكم، والذى خرج بمقتضاه بما يمس ديننا وأحكامه، فهو بذلك يعد تطبيقًا صارخًا لتعريف البابا يوحنا بولس الثانى للحوار وهو: «فرض الارتداد والدخول فى سر المسيح»، وتحقيقا لمطلبه فى أن يتم «الحوار» بهدوء وبالتدريج حتى لا يقابل بأى رد فعل يوقفه ! أما عن عبارة السيد ساركوزى الواردة فى أهرام ٢٠٠٣/١٢/٣١ من أنه «يوجد عدد لا بأس به من مواطنى فرنسا من المسلمين» فإن هذا «اللا بأس به» يزيد عن عدد المسيحيين المقيمين فى مصر ويفوقهم، فهم فى فرنسا قرابة ثمانية ملايين نسمة، أما هنا فالرقم أقل من ذلك ويصل إلى النصف تقريبا.

وتبقى كلمة أترحم بها على الأزهر الشريف، الأزهر الذى كان بمثابة القلعة الحامية للإسلام والمسلمين، الأزهر الذى تصدى لحملة «**المنافقين الفرنسيس**»، فيما مضى، أيام كان يأوى شوامخ الرجال، فلم يكن يترأسه آنذاك «أحد الموظفين الخاضعين للتوجيهات السياسية» كما وصفته جريدة ليبراسيون الفرنسية في ٢٠٠٣/١٢/٢٤ ! إذ كان من الأكرم لموظفيه الحاليين أن يستقيلوا جماعة احتجاجًا واحترامًا لكرامتهم وتمسكا بدينهم ودفاعا عنه، بدلاً من التواطؤ على اقتلاعه بإصدار مثل هذا القرار...

د. زينب عبد العزيز

أستاذ الحضارة الفرنسية

تابع (خطاب مفتوح إلى الرئيس جاك شيراك)
حول قانون منح الحجاب

السيد / جاك شيراك
القس الفخرى لكنيسة القديس يوحنا دى لاتران،
ورئيس الجمهورية العلمانية الفرنسية

إن السرعة الفائقة للاجراءات المتعلقة بفرض قانون منع الحجاب، تدفعنى إلى الكتابة إليكم مرة ثانية، علّ التوضيحات التالية تعاون على إعادة النظر فى الموقف برمته.

ففى ٧ يناير الحالى تم الإعلان عن النص المتعلق بقانون منع الحجاب. وكان قد تم عرضه على مجلس الدولة فى ٥ يناير، وسوف يتم عرضه فى ٢٨ يناير على مجلس الوزراء حتى تفحصه الجمعية الوطنية فى مطلع شهر فبراير. والبيان التفصيلى لأسبابه يلتزم بالدلالات الواردة فى خطابكم، بل فى كثير من المواقع نراه يستعين بنفس العبارات الواردة فى خطابكم المعلن فى ١٧ ديسمبر ٢٠٠٣، معربين فيه عن أمنياتكم فيما يتعلق بالإختيار الذى يجب عمله، ويشير البيان إلى أن العلامات المجاهرة هى: «العلامات والثياب التى يؤدى ارتداءها إلى الإعلان الفورى عن الإنتماء الدينى (الحجاب الإسلامى)، أيا كان الإسم الذى يطلق عليه، الكيبا (الطاقية اليهودية) أو الصليب الذى يكون حجمه مبالغ فيه بوضوح».

ولا يتناول مشروع القانون مسألة المؤسسات الفرنسية بالخارج. فهل يتم تطبيق مبدأ المنع أم يتم الإلتزام بالقانون المحلى؟ إلا أن الوكالة المسؤلة عن التعليم الفرنسى فى الخارج، وهى المؤسسة المسؤلة عن إدارة مجموعة من ٤٠٠ مدرسة وليسيه ومعهد خارج فرنسا تشرح قائلة: «أن القاعدة العامة هى تطبيق القانون المحلى، إلا أن هذه المدارس والمعاهد يمكنها سن قانون للتطبيق الصارم لقانون منع الحجاب فى إطار اللائحة الداخلية».

كما سيتم تطبيق قانون منع الحجاب فى المحافظات الفرنسية فيما وراء البحار: الجوادلوب، وجيانة، والمارتنيك رءونيون (وهى جزر بالمحيط الأطلسى أو أرض فى

أمريكا الجنوبية) مرورا بمقاطعة ألزاس وموزيل أولا، مع استثناء بولينزيا الفرنسية (بجنوب المحيط الهادى) والتأكيد على تنفيذ القانون بجزر واليس وفوتونا (شمال شرق جزيرة فيدجى).

ويتضمن مشروع القانون ثلاثة بنود، تلقى الضوء على النوايا الحقيقية لمثل هذا القانون. والبنود هى: منع العلامات الدينية المجاهرة فى المدارس والمعاهد والليسيه؛ تنفيذ القانون من العام الدراسى المقبل؛ وتطبيق هذا القانون على جزر واليس وفوتونا، وكاليدونيا الجديدة، ومايوت، حيث ٩٧٪ من السكان هم مسلمون! وما معنى الذهاب إلى تلك المناطق النائية لتنفيذ قانون يضر بالتزام أخلاقى منزّل للأغلبية الساحقة من السكان، للحفاظ على « حساسية » غير مبررة لأقلية بهذه الضآلة؟! إن مثل هذا الإجراء يرجع ولا شك إلى تعصب منحاز، وموقف مسبق، ويؤكد بكل ثقة أن الحجاب ليس هو الذى يسبب الضيق وإنما الإسلام.

واسمح لى يا سيادة الرئيس أن أشير إلى عدة نقاط، بخلاف السرعة التى يتم بها فرض هذا القانون السابق الإعداد والجاهز ليتم فرضه. وهى سرعة تكشف عن أن المسألة بوضوح هى عملية سياسية، فاتيكانية، وليست مسألة العلمانية. وهذه النقاط هى: الحجاب الإسلامى، المؤسسات الفرنسية بالخارج، المحافظات الفرنسية فيما وراء البحار، والسياسة الحالية.

١ - الحجاب الإسلامى:

إن بيان عرض الأسباب يتضمن تفرقة عنصرية شديدة الدلالة، بما أن الأمر يتعلق بالحجاب الإسلامى « أيا كان الاسم الذى يطلق عليه »، فى حين أن الصليب مسموح به، شريطة « ألا يكون مبالغ فى حجمه بوضوح »! وإذا ما كان الصليب صغيرا أو مبالغا فى حجمه، هل هذا يغير أى شىء من كونه علامة لها دلالة دينية صارخة؟! إن النظرة الخاطفة إلى الصليب تدل فورا عن الديانة التى يشير إليها، بينما الحجاب فيمكن لأى سيدة، أيا كانت عقيدتها، أن تغطى شعرها، كما أوضحت لكم فى الخطاب السابق.

٢ - المؤسسات الفرنسية بالخارج:

إذا ما كان مشروع القانون لم يتناول وضع المؤسسات التعليمية بالخارج، فإن المؤسسة التى تديرها تكشف عن نفس الموقف المتحيز التعصب والتفرقة، بما أنها تقدم لهم إمكانية التلاعب والمراوغة، للتحايل على « القاعدة العامة للقانون المحلى » والقيام

« بسن قانون للتطبيق الصارم لمنع الحجاب فى إطار اللائحة الداخلية ». الأمر الذى يسمح بالتحايل لفرض قانون منع الحجاب فى المدارس الفرنسية بمصر وغيرها من البلدان، فاتحين بذلك ثغرة لمزيد من التدخل ومزيد من التنازلات المفروضة...

٣ - المحافظات الفرنسية فيما وراء البحار:

ترى هل الذين قاموا بصياغة مشروع هذا القانون، هل يجهلون الاسم الدقيق لهذه المحافظات القابعة فيما وراء البحار؟! إنها تسمى مستعمرات.. مستعمرات ترجع إلى أيام سياسة الضم الإجبارى التى كان يتولاها الملك لويس الرابع عشر. ولقد تم تجديد أو تقنين وضع تبعيتها لفرنسا فى الخمسينيات من القرن العشرين، أيام تقسيم العالم بين المستعمرين. ترى هل وجود مثل هذه المستعمرات لا يمس بفظاظة دعائم العلمانية الثلاث، ولا نذكر منها إلا مبدأ الحرية، أم أن قصب السكر، والروم، والنيكل ومصالح أخرى تجبّ وتفوق مكاسب الثورة الفرنسية؟! فبما يضير حجاب هؤلاء السكان، فيما وراء البحار، فرنسا، التى تبعد عنهم بآلاف الكيلومترات؟!

٤ - السياسة الجارية:

سواء أكان القانون، أو مشروعه، أو الإعداد له أو أهدافه - فإن كل المسألة برمتها ناجمة عن سياسة غير عادلة ومغرضة. سياسة قد تبررها الألقاب المزدوجة للمهمام التى تحملونها كقس فخرى ورئيس لجمهورية علمانية. إلا أنه موقف يدل إلى أى مدى أن الإسلام غير مقبول لديكم: فعند زيارتكم للفاتيكان، فى ٢٠ يناير ١٩٩٦ (وهى أول زيارة رسمية منذ زيارة الرئيس شارل دى جول عام ١٩٥٩) أصررتم فى خطابكم أمام البابا يوحنا بولس الثانى، على الطابع المسيحى لفرنسا « الإبنة الكبرى للكنيسة، بموجب اخلاصها الكاثوليكى » وبفضل « حماسها التبشيرى ». وأنهيتم الخطاب مشيرين إلى التحالف المقدس بين فرنسا والفاتيكان، محددين: « وهذا يفسر كيف أن فرنسا والكرسى الرسولى مدعوان للعمل معا، فى تقارب متزايد »، مضيفين كل الأمنيات « لإتمام وتحقيق أهداف الحكم الباباوى ».

وعند منحكم لقب القس الفخرى لكنيسة القديس يوحنا دى لاران، أوضحتم بالتحديد أن وجودكم هو « دليل على العلاقات الخصبة، العلاقات التى يتعين استمرارها وتنميتها بين فرنسا والكرسى الرسولى وفى نفس الوقت بين الكنيسة والدولة ». وذلك بالضبط هو ما تقومون به، غير عابئين بقدسية العلمانية المزعومة.

إن الإعلان عن الإنتماء إلى الكنيسة بمثل هذا الوضوح، لا يتمشى، فى نظرى،

مع بلد يصر بمثل هذه الطنطنة على علمانيته، وعلى فصله الدين عن الدولة. ولم تكن مثل هذه العبارات مجرد مجاملات وقتية وإنما هى تعبّر عن سياسة دولة، بما أن السيد بيير موريل، سفير فرنسا فى الفاتيكان، قد أعلن فى خطاب تسلمه مهام عمله، أن وجودكم كرئيس دولة «يرمى إلى أكثر من مجرد التعبير عن مواصلة تقليد قديم، وإنما هو للتعبير عن مدى اخلاص فرنسا لأصولها، ولينابيع ثقافتها وحضارتها». واختتم خطابه مؤكدا «على ضرورة تخطى وقف العلاقات القديم حول ما نطلق عليه العلمانية»!!

وفى حوار تم فى ٢٠ نوفمبر ٢٠٠١ مع جريدة **لاكروا** (الصليب) الكاثوليكية، أعرب رئيس الوزراء آنذاك، السيد ليونيل جوسبان، بوضوح شديد: «بعد أحداث ١٩٨٨، بينما كنت أشغل منصب وزير التعليم القومى، حرصت، عندما قمنا بعمل إصلاح المراحل التعليمية، وبناء على طلب رفاقى الكاثوليك، على ألا يمس هذا الإصلاح الكتاب الدينى».

ومما تقدم، فإن الإشارة إلى «اخلاص فرنسا الكاثوليكى»، و«حماسها التبشيرى» وأمنياتها فى أن ترى «تحقيق أهداف» البابا، يؤكد دون أدنى شك الدور المتناقض لسياسة طاغية، مزدوجة الإنتماء، والتى لا يمكنها أن تخدم سيدا دون المساس بالسيد الآخر. فلا يمكن لشخص أن يكون مخلصا فى آن واحد لإتجاهين بمثل هذا التناقض. والمقصود بعبارة «تخطى» شىء، يعنى التغلب على سبب وجوده، وهو هنا ما تطلقون عليه «العلمانية». أما عن أهداف البابا يوحنا بولس الثانى فهى معلنة دون أى مواربة، وهى: تنصير العالم. وما تقومون به هو الزج بالعالم فى هذه الهاوية.

أن الإخلاص الكاثوليكى لفرنسا وحماسها التبشيرى يكلفانها ثلثى عمليات التبشير فى العالم، لكى لا نقول شيئاً عن «المصاريف السرية» الخاصة بها والواردة فى الميزانية المالية. ومن الواضح أن فرنسا لم تعد علمانية تماما: ذلك لأن العلمانية الحقة، القائمة على مقاومة الإكليروس أصبحت تخبو خلسة، وتموت ببطء لكن بصورة مؤكدة، لأن العلمانية الواضحة، الأمينة والمتمشية مع مبادئها، تفرض معاملة عادلة حيال كافة الأديان وبلا أى تفرقة.

سيادة القس الفخرى ورئيس الجمهورية، اسمح لى أن أضيف، بشأن ذلك الضيق عسر الهضم، الذى يسببه الحجاب الإسلامى، والذى تعتبرونه «علامة

مجاهرة»: ترى ما الذى يمكنكم قوله حيال العلامات المجاهرة حقا، لكى لا أقول «الاستفزازية»، والتى تفرض علينا سياسيا؟! ولا أذكر إلا بعضا منها على سبيل المثال: أجراس الكنائس التى تقرع كل صباح؛ قداس الأحد الذى يذاع على التليفزيون كل أسبوع؛ قداس عيد الميلاد الذى يذاع فى منتصف الليل، ومختلف أنواع الزينة التى تتألق فى الشوارع والأبنية؛ الزيادة المبالغ فيها لعدد الكنائس أو توسعاتها الحديثة والتى تفوق عدد مرتاديها؛ المبشرون الذين يعيشون فى البلد بكل حرية وبلا أى حياء أو أى اعتراض من أحد؛ عيد الميلاد القبطى فى ٧ يناير الذى تم فرضه مؤخرا كعيد قومى وأجازة رسمية فى مصر، أرض الإسلام وبلد الأزهر، حيث الأقليات المسيحية فيها – بمختلف فرقها المتناقضة – أقل بكثير من الأقليات المسلمة فى فرنسا، ترى هل نبكى على عدم التسامح أم نتهم التفرقة العنصرية؟! ألا يحق لنا أن نتصرف بمثل أسلوبكم، وأن نصرّ بكافة الوسائل على استبعاد هذه «العلامات»، ولو من باب المعاملة بالمثل أو من قبيل المساواة الإنسانية؟!

إن انتزاع موافقة ممهد لها مسبقا، لفرض قانون سابق التجهيز، وهو قانون مناهض لعبادتنا الأخلاقية والثقافية المنزّلة، والذى قبل حتى أن يتم إقراره رسميا قد اتسع نطاقه ليشمل الموظفات المسلمات ودفع ببلدان أوروبية أخرى لأن تحتذى نفس الخطوات، يسمى مخاطرة مغرضة. ترى هل مثل هذا الموقف يشرف بلدكم وعلمانيته وتسامحه ومبادىء الحرية والمساواة والأخاء أم أنه يندرج حتما تحت إطار تنصير العالم، الذى حدد له القائمين به هذا العقد للإنتهاء منه؟! لعل اللقب الفخرى الذى تحملونه يسمح لكم – بكل تأكيد – بمعلومات أكثر وأعمق مما أعرف. إلا أن هنا يتعيّن علىّ أن أضيف: إنكم لا تعملون على إيجاد «أوروبا فى خدمة كافة المواطنين» مثلما أعلنتم فى أمنياتكم بالعام الجديد للفرنسيين، وإنما تسعون إلى خلق أوروبا فاتيكانية. أوروبا متعصبة، عنصرية، ليست لديها أية فكرة عن التسامح، بل ليست لديها فكرة حتى عن الخلفيات التاريخية لدينها.

وبدلا من تنمية وتشجيع كل هذه الكراهية ضد الإسلام والمسلمين، أليس من الأصوب التفكير أو على الأقل تذكر كل ما أدى إلى الإلحاد والعلمانية فى أوروبا، ومراجعة تلك «الصفحة السوداء للمسيحية» كما يطلق عليها البعض لديكم، قبل أن

تفرضوا علينا ديانة لا يوجد أى شخص فى الدنيا يعرف أكثر منكم، كأوروبيين. كيف قام التعصب الكنسى بتحريفها عبر المجامع على مر التاريخ. أننى لا أنتقد. لكنها حقيقة جد جارحة أن نرى كل ذلك الإصرار على تنصيرنا.

ومن تلك « الصفحة » المثقلة بالدماء والأحداث الحزينة، لا أذكر إلا تأليه السيد المسيح فى مجمع نيقية الأول عام ٣٢٥، وتكوين الثالوث فى مجمع القسطنطينية عام ٣٨١ . أما عملية الآلام والفداء فقد أضيفت فى القرن الخامس. الأمر الذى يمثل عودة حاسمة إلى تعدد الألهة وإلى الوثنية، كما يمثل الحائل الحقيقى أو الشرخ الذى لا يمكن رأبه أو اجتيازه بين المسيحية والإسلام. وهو شرخ قد زاد تعميقه العمل التخريبى الذى قام به المستشرقون الذين دأبوا بلا كلل على تشويه الإسلام منذ تنزيله حتى يومنا هذا. ولا نقول شيئا عن التوجيهات المملاة على المبشرين لتوجيه خطاهم فى عمليات التنصير، وهو عمل قائم على النفاق والإلتواء.

إن عمليات التحريف الجذرية التى تمت فى رسالة التوحيد هى التى استوجبت تنزيل الإسلام. ويرجع وضوح تعاليمه الإلهية إلى أنه لا يوجد به أى غموض مفروض، ولا أية قصص مرتبة ومعدلة ومعاد صياغتها أو محرّفة، لا وساطة ولا أية أساطير ملفقة. أن الإسلام قائم على الإختيار بين الخير والشر، بين الحلال والحرام، بين السراط المستقيم الواضحة معانيه، وبين الإعوجاج والإلتفاف. إنه اختيار دائم يقع على كل فرد ويضعه وحده أمام خالقه، لا يحمل سوى عمله الذى اختاره طواعية، ليحاسب عليه يوم الحساب.

أن الإسلام يفرق بصورة مطلقة بين الله وبين باقى الكون بمخلوقاته. والإسلام يفرض علينا احترام كافة الأنبياء الذين سبقوا سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام (وليس ما أوميه كما تحرفونه بالفرنسية)، وإلا أصبحنا مقصرين فى إيماننا. فاحترام يسوع، النبى، الذى لم يأت إلا من أجل خراف بيت اسرائيل الضالة، واحترام السيدة مريم التى صانت نفسها، يمثل جزء لا يتجزأ من عقيدتنا. ولا يوجد أى نص دينى، ولا حتى العهد الجديد، رغم صياغته عبر القرون، يخصهما بمثل هذه المكانة المميزة. أن المشكلة الحقيقية التى يثيرها القرآن الكريم هى إدانته وكشفه لكل عمليات التحريف التى قامت بها الأيادى العابثة.. وليس القرآن وحده هو الذى يدين ذلك، وإلا لما عرفت أوروبا الإلحاد والعلمانية.

أن المشاكل الحقيقية التى تجتاح العالم كالجوع، والفقر، والبطالة، والأوبئة، ومشاكل البيئة، والسباق الأعمى للتسلح، والإستعراضات الوقحة للسياسة الدولية، والإصرار قصير النظر والمتعنت لفرض نظام واحد سياسى واجتماعى واقتصادى وثقافى ودينى على العالم، تحت مسمى العولمة، بسبب تفوق مادى مزعوم، كل ذلك والقائمة أطول بكثير، يتطلب حقا تكريس جهود الحكومات والبرلمانات، للتوصل إلى حلول جذرية، إنسانية، وليس الحجاب الذى لا يمس العلمانية فى شيء.

مع شكر صبركم على المطالعة يا سيادة الرئيس، فإننى أعجز عن الكلمات التى يمكنها أن تعبّر عن خيبة الأمل، والإحباط، وإهانة أن نرى فرنسا، التى كم نعتز بها فى قلوبنا وفى فكرنا، تنجرف إلي مثل هذه الهاوية ! قد تكون العبارات سهلة القول، لكن الاضطراب الذى تحدثه فينا جد مؤسف حزين. لعل القراءة المتأنية المحايدة لهذا الخطاب توحى إليكم بالمشورة الصائبة...

وتفضلوا يا سيادة الرئيس بقبول عميق احترامى.....

زينب عبد العزيز

١٣ يناير ٢٠٠٤

● الرد الذى وصلنى من مكتب رئاسة الجمهورية الفرنسية :

Main Identity

From: "Présidence de la République"
To: <dr_zeinab@menanet.net>
Sent: 03 مارس، ٢٠٠٤ ٠٧:١٠ م
Subject: RE:Présidence de la République

PRÉSIDENCE DE LA RÉPUBLIQUE

Référence à rappeler
SCP/CdO/U005891

Monsieur le Professeur,

C'est avec attention que le Président de la République a pris connaissance des correspondances que vous lui avez adressées.

Monsieur Jacques CHIRAC m'a chargé de vous remercier de lui avoir fait part de vos réflexions sur la question de la laïcité qui fait l'objet d'un large débat depuis quelques mois en France.

Comme vous le savez, le Parlement est saisi d'un projet de loi relatif à l'application du principe de laïcité dans les écoles, collèges et lycées publics.

Je vous invite, si vous le souhaitez, à consulter le site officiel de la Présidence de la République (http//www.elysee.fr), sous la rubrique " *Les discours* ", où vous pourrez prendre connaissance de l'allocution qu'a prononcée le Chef de l'Etat, le 17 décembre dernier à ce sujet.

Bien cordialement.

Le Chef adjoint de Cabinet
Gérard MARCHAND

Monsieur le Professeur Zeinab ABDELAZIZ
Professeur de Civilisation française
LE CAIRE
EGYPTE
dr_zeinab@menanet.net

obeikandl.com

من: « رئاسة الجمهورية »
إلى: (عنوانى الالكترونى)
مرسل: ٣ مارس ٢٠٠٤ ٧,١٠م
الموضوع: رد رئاسة الجمهورية

رئاسة الجمهورية
المرجع الذى يُذكر
SCP/Cda 005891

السيد الأستاذ

لقد اطّلع رئيس الجمهورية باهتمام على الرسائل التى وجهتونها إليه ولقد كلفنى السيد جاك شيراك بأن أشكركم لإطلاعه على أفكاركم حول مسألة العلمانية التى تمثل موضوع مناقشة واسعة فى فرنسا منذ عدة أشهر.

وكما تعلمون، فإنه معروض على البرلمان مشروع قانون متعلق بتطبيق مبدأ العلمانية فى المدارس والكليات والمدارس الثانوية العامة.

وإن أدعوكم، إن أردتم، الاطلاع على الموقع الرسمى لرئاسة الجمهورية (عنوان الموقع) تحت بند « الخُطب »، حيث ستجدون الخطبة التى ألقاها رئيس الدولة فى ١٧ ديسمبر الماضى بشأن هذا الموضوع.

بكل مودة،

الرئيس المساعد للمكتب
جيرار مارسان

السيد الأستاذ زينب عبد العزيز
أستاذ الحضارة الفرنسية
القاهرة
مصر
(عنوانى الالكترونى)

تعليق:

وإن دل هذا الرد الأصم عن شيء فهو على مدى الاستهتار وعدم الاكتراث فى الرد الروتينى البعيد عن الموضوع.. فعلى الرغم من إننى قد بدأت الخطاب الأول بتحديد إننى أخاطبه بصفتى « مسلمة وأستاذة لمادة الحضارة الفرنسية » فقد جاء الرد بأننى « السيد الأستاذ » التى بدأ بها الخطاب وكررها فى كتابة اسمى وعنوانى فى آخره..

كشف المراجع

(أ) المراجع الفرنسية :

• Bainville , Jacques : L'Expédition française en Egypte , in : Precis de l'histoire de L'Egypte T. 3 , IFAO , 1933 .

• Carré Jean-Marie : Voyageurs et écrivains Français en Egypte, 2 T. , le Caire , IFAO , 1932 .

• Las Cases , Comte de : Memorial de Ste-Hélène , Paris , ed. du Seuil , 1968 .

• Charles-Roux, François : les Origines de L'Expédition d'Egypte , paris .

- : le but colonial de l'Expédition française en Egypte , in: Revue des études napoléonienne , 13e année , T.22, Janv.-Juin 1924 . Slatkine , Genève , 1976 .

- : la politique Musulmane de Bonaparte , in : Revue des études nap. 14e année , T. 42 , Janv.-Juin 1925 , Slatkine Reprints , Genève , 1977 .

- : le projet français , de la conquête de l'Egypte, sous le règne de Louis XVI. Le Caire , IFAO , 1929 .

• Denom , Vivant: Voyage dans la Basse et la Haute Egypte.

• Herold, Christophe: Bonapart en Egypte, Paris, Plon, 1964.

• La Jonquière , C. de : L'Expédition d'Egypte (1798-1801) Paris , s.d. , 5 Vol. .

(ب) المراجع العربية :

الشيخ عبد الرحمن الجبرتى : «**تاريخ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار**» دار الجيل، د.ت .

محمود شاكر: «**رسالة فى الطريق إلى ثقافتنا**» – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧ .